

وعمن ابن جبرين قال
الله عليه السلام
والصلاة لله عليه
485
486
487

والقيام يسقط في النافلة والناهي ان القيام يخص
الصلاة ولا يتوجب فيها وفي غيرها فاذا لم يكن
بدون ترك احد مما فتروا خففها اولى من ترك كلها
ولانه اذا صلى ناعدا او ما بالركوع والسجود فقد
اتي بسدل عند التروك واذا صلى قائما ركع وسجدا
ولم ياتي بسدل عند السجود والهدى بحمول علي حال
لا تتضمن ترك السترة ان قيل فلا يحمل التركه
انما يحصل بعضها فلا يفي بترك القيام قلنا ان قلنا
الضرورة الغرضان فقد حصل سترتها وان قلنا انها
بعض العورة فهما اكد لها وجوبها في السترة واختمها
في النظر فكان سترتها اولى وليس علي المملوك كذلك
اعادة لانه صلى كما امر لو صلى الي غير القبلة عند
العجز عن الاستقبال وان صلى عريان فاجمأ ركع
وسجد صحت حلته ايضا في ظاهر كلامه احد و
قول اصحاب الراي وقال ابن جرير تخيير

بي
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500

بين القيام والقعود سانه سابد من ترك احد
لواجين وايهما تركه فقد اتى بالآخر وعلي
اي حال صلى فانه يتضام ويتشتمس ومما ملكه
وتدبيره في حال من الاحوال قيل
لاني عبد لله يتوب يعون ام يتضامون قال لا بد
تتضامون وقد قيل انهم يتوب يعون في حال القيام
والاول اولى مسئلة قال ومن كان في بلاد
وطين او ما ايمان وحملته ذلك انه اذا كان في سطر
وطين فاسكنه السجود من غير ضرورة لانه ذلك
ما اوردني ابو سعيد انه قال ناصرة عينا بي
رسول لله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلي
جسده وانفه انما وطين متشفق عليه ولا كان
علي السجود من غير ضرورة فلنزه كما يكن لو لم
يكن طين وان تضرر بالسجود وخاف من ثلثه
بدنه وشيابه باطين والبلال فله الصلاة علي دابة